Document: EB 2006/89/R.12
Agenda: 10
Date: 14 November 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

اقتراحات بشأن جمهورية الكونغو وملاوي وتقرير مرحلي لعام 2006

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
هاتف: +39-06-5459-2377
بريد إلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على حالة قطرية جديدة لتخفيف الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (جمهورية الكونغو)، وعلى اقتراح بزيادة تخفيف الديون (جمهورية ملاوي)، ورفع مضمون هذه الوثيقة إلى الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين للعلم، على النحو الوارد في الفقرة 28 من هذه الوثيقة.

أولاً – المقدمة

1- الغرض من هذا التقرير المرحلي لعام 2006 هو:

- التماس موافقة المجلس التنفيذي على حالة قطرية جديدة (الكونغو) لتخفيف ديونها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- التماس موافقة المجلس التنفيذي على تخفيف إضافي لديون ملاوي عند نقطة الإنجاز؛
- إعلام المجلس التنفيذي بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبمشاركة الصندوق في المبادرة؛
- التماس موافقة المجلس التنفيذي على رفع مضمون هذا التقرير المرحلي إلى مجلس المحافظين في دورته القادمة للعلم.

ثانياً – حالة قطرية جديدة: الكونغو

2- في مارس/آذار 2006 وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على مساندة حزمة شاملة لتخفيف ديون الكونغو في إطار المبادرة المعززة لتخفيف الديون.

3- وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في عام 2002 والاستقرار النسبي الذي أعقبها، أصبحت الكونغو في وضع يمكنها من استيفاء الشروط المطلوبة للوصول إلى نقطة القرار، بموجب المبادرة المعززة لتخفيف الديون. فقد أحرزت تقدما مرضيا في عمل سجل يحتذي لاستقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ السياسات الهيكلية، وأعدت وثيقة لاستراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، ونجحت في إحراز تقدم ملموس في تطبيع علاقاتها بمقرضيها.

4- كان للجولات المتتالية والعنيفة للحرب الأهلية (1993، 1997 و1998/1999) آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية الملموسة. إذ تشر التقديرات إلى أن 70 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر (أي أنهم يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم) مقابل حوالي 30 في المائة فقط في عام 1993. واحتلت الكونغو المرتبة رقم 144 على مؤشر الأمم المحددة للتنمية البشرية عام 2004 من بين 177 بلداً. كما يتبين مدى انتشار الفقر من الإحصاءات الخاصة بالأيدي العاملة. فالبطالة تطول أكثر من 50 في المائة من السكان الذين هم في سن العمل، مع تأثيرها على الشباب بشكل خاص. وتعرضت الكونغو – التي كانت تصنف في يوم من الأيام ضمن اقتصاديات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط – إلى انخفاض مستمر في دخل الفرد من منتصف الثمانينات إلى أواخر التسعينات. وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2004 يمثل 70 في المائة من المستوى الذي كان عليه في عام 1984.

5- والتطورات السياسية الأخيرة مشجعة مقارنة بالصراعات المتكررة التي شهدتها التسعينات. فتحت مظلة السلام، انتهت الكونغو من فترة الانتقال السياسي التي استغرقت أربع سنوات، وأجرت الانتخابات وأحرزت تقدماً ملموساً في إقامة المؤسسات الديمقراطية المطلوبة في ظل الدستور كما تحسن الأمن

والسلام منذ تعيين حكومة جديدة في أعقاب الاستفتاء على الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، أجريت كلها في المدة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2002.

6- وإذا كانت الكونغو قد خرجت من حالة القتال وبدأت من مستوى متدن للغاية، فقد حققت تقدماً ملموساً في تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية وفي الاقتصاد الكلي. ولكن ما زال أمامها تحديات كثيرة، من بينها ضرورة زيادة الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز إدارة الميزانية، ومعالجة انتشار الفقر السائد في المدن أولاً، ومواصلة نزع سلاح المقاتلين.

7- أعدت الحكومة في عام 2004 وثيقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر على أساس المشاورات التي أجرتها مع المجتمع المدني والجهات المانحة. ثم بدأت الحكومة في إعداد وثيقة الاستراتيجية الكاملة للحد من الفقر. وسوف تتوسع عملية المشاركة في إعداد الاستراتيجية الكاملة وتزداد عمقاً بإدراج عنصر المجتمع المدني مبكراً في عملية التصميم. وسعياً وراء تشخيص الفقر بصورة أفضل، أجري تقدير سريع للفقر في شهر يونيو/حزيران 2005، كما يجرى الآن مسح أسري، ينتظر أن ينتهي في نهاية عام 2006. ومع اشتغال 40 في المائة تقريباً من السكان في سن العمل بالزراعة، تمثل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص الدخول إلى الأسواق أولويتان من أولويات الحكومة لزيادة الأمن الغذائي والحد من الفقر. وتهدف استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية إلى زيادة تمويل قطاع الزراعة عن طريق تنمية مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة؛ وإصلاح وصيانة الطرق الريفية ومصادر المياه، وتحسين البيئة المالية للتنمية الزراعية، وتوفير الخدمات التقنية للمنتجين. ويدعم القرض الحالي للصندوق إصلاح البنية الأساسية الريفية (لاسيما الطرق الفرعية) تسهيلاً لوصول المزارعين والصيادين إلى الأسواق، بما يشمله ذلك من تجميعهم، وعمليات البيع كمجموعات، والبحث عن الأسواق، كما يتكفل هذا القرض بحصول المزارعين على مدخلات محسنة (بذور ونباتات) عن طريق دعم إكثار وتوزيع البذور المحسنة والشتلات والنباتات (الكسافا واليام بالذات).

8- يقدر الدين الخارجي العام للكونغو والديون التي تضمنها الحكومة بنحو 9.2 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، أي تسعة مليارات دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية في آخر ديسمبر/كانون الأول 2004، قبل حساب معالجة نادي باريس لهذه الديون. ويعادل هذا المستوى من الديون ديوناً بصافي القيمة الحالية نسبتها 661 في المائة من الإيرادات المالية، و252 في المائة من الصادرات في نهاية عام 2004.

9- وينتظر أن تخف ديون الكونغو الخارجية بنحو الثلث في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بعد حساب أثر الآليات التقليدية لتخفيف الديون). فاستخدام هذه الآليات سيقلل نسبة الديون إلى الإيرادات إلى نحو 370 في المائة. وتقليل هذه النسبة مرة أخرى إلى الهدف المحدد من المبادرة وهو 250 في المائة، يعني معامل تخفيض مشترك بنسبة 32.4 في المائة من جميع المقرضين، وهو ما يعادل المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبلغ 679 1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2004 بصافي القيمة الحالية.

10- ومن بين المبلغ الإجمالي للمبادرة المعززة، ستساهم الجهات المقرضة المتعددة الأطراف بمبلغ 118 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية، والجهات المقرضة الثنائية الأعضاء في نادي باريس بمبلغ 913 مليون دولار أمريكي. وينتظر أن تساهم الجهات المقرضة التجارية بمبلغ 590 مليون دولار

أمريكي بصافي القيمة الحالية، والجهات المقرضة الثنائية الرسمية الأخرى بمبلغ 58 مليون دولار أمريكي.

11- قدر مستوى الدين المستحق للصندوق على جمهورية الكونغو في نهاية عام 2004 على أساس الدفعات المنتظرة من أصل الدين وفائدته في حافظة الكونغو. فجميع القروض التي وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في الثمانينات والقرض الذي وافق عليه في التسعينات، كانت توشك على السداد الكامل عند تقفيل الحسابات في ديسمبر/كانون الأول 2004. وبناء على ذلك، فإن تحليل الدين الذي قدم إلى البنك الدولي يشير إلى مستوى دين يقرب من 300 000 دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2004 بصافي القيمة الحالية. ومنذ ذلك الحين، استمر الصندوق بتلقي دفعات لتسديد هذه القروض. **والمطلوب من المجلس التنفيذي الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون الكونغو بمبلغ 000 77 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 114 دولار أمريكي تقريبا) بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2004.**

12- وحيث أن الصندوق لا يساهم في تخفيف الديون في الفترة الواقعة بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز، فإن دفعات تسديد القرض سوف تستمر. وستطبق إجراءات تخفيف الدين التي ستتخذ بعد نقطة الإنجاز على أي دفعات تسديد مستحقة لم تسدد عن القروض السابقة وعن رسوم الخدمة المستحقة على القرض الباقي في حافظة الكونغو، وهو القرض الخاص بمشروع التنمية الريفية في الهضاب، ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية.

13- وسلطات البلد ملتزمة بضمان استخدام المساعدة التي توفرها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في زيادة الإنفاق فيما يتعلق بمكافحة الفقر. ويمثل ضمان الاستخدام الفعال لتخفيف الدين في الإنفاق من أجل الفقراء وتحقيق التنمية لهم، والقدرة على رصد التحول نحو الإنفاق من أجل الفقراء، عنصرين هامين في مبادرة الديون. وتحتاج هذه الأهداف إلى جهود مستمرة لتعزيز برمجة النفقات وإدارتها والأشراف عليها، ولتحسين تقديم الخدمات في القطاعات الرئيسية. وسوف تصل الكونغو إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة عندما تكتمل الإجراءات القطاعية التالية (بالإضافة إلى المؤشرات العادية): إدارة المال العام، وإدارة الموارد الطبيعية (الزيوت وقطاع الغابات)، وإصلاح وسائل الاتصالات، وإصلاح قطاع التعليم والخدمات الصحية الأساسية.

ثالثاً – حالة قطرية لتخفيف إضافي للديون: ملاوي

ألف – معلومات أساسية

14- في ديسمبر/كانون الأول 2000، وصلت ملاوي إلى نقطة القرار في إطار المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي أبريل/نيسان 2001، وافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته الثانية والسبعين (EB 2001/72 R.15) على تخفيف ديون ملاوي بمبلغ 8.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي قيمة نهاية عام 1999، وهو ما يعادل تخفيض بنسبة 44 في المائة من الدين المستحق على ملاوي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 1999. ووصل تخفيف الدين الذي ووفق عليه بصافي القيمة الحالية

12.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بتخفيف خدمة الدين الأساسية على أقساط عند توفر الأموال لمدة تسع سنوات.

15- وفي أغسطس/آب 2006، وصلت ملاوي إلى نقطة الإنجاز، بعد أن أحرزت تقدماً مرضياً في تنفيذ وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لمدة سنة واحدة على الأقل، وطبقت سياسات مرضية للاقتصاد الكلي. كما استوفت جميع أهداف نقطة الإنجاز في مجال التسيير الاقتصادي وإدارة الإنفاق العام، وشبكات الأمان، وتمويل المشروعات الصغيرة. ونتيجة لتنفيذ شروط نقطة الإنجاز، أصبح بإمكان ملاوي الآن أن تسرع الخطى نحو النمو والحد من الفقر. فالاستراتيجية الجديدة التي يجرى إعدادها، لتحل محل استراتيجية الحد من الفقر، سوف تنفذ في ظل بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، ونظام لإدارة الإنفاق العام يتسم تحسن ملموس، وإطار يفضي إلى تحسين نتائج التعليم والخدمات الصحية، بالإضافة إلى حماية أكثر الأفراد ضعفا في مجتمع ملاوي.

16- ويبين تحليل نقطة الإنجاز لدين ملاوي الخارجي تفاقماً ملموساً في مؤشرات هذا الدين مقارنة بالتوقعات التي ظهرت عند نقطة اتخاذ القرار. فعند نقطة اتخاذ القرار، كان المتوقع أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات بالقيمة الصافية في نهاية عام 2005 هي 169 في المائة، بافتراض تقديم جميع المساعدات التي تم الالتزام بها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة القرار. فقد تبين من تحليل نقطة الانجاز أن النتيجة الفعلية كانت 245 في المائة من الصادرات. وبعد المزيد من تخفيض الديون من جانب الجهات الثنائية بصورة طوعية، هبطت هذه النسبة إلى 229 في المائة من الصادرات.

17- ويرجع التدهور الكبير في نسبة دين ملاوي إلى صادرتها بصافي القيمة الحالية منذ نقطة القرار إلى عوامل خارجية بصفة أساسية، مما أدى إلى تغير جذري في ظروفها الاقتصادية، ومن بين هذه العوامل الخارجية:

- انخفاض عائدات التصدير عما كان مقرراً لها، وهو ما يفسر ثلث الارتفاع في نسبة الدين إلى الصادرات بصافي القيمة الحالية. فقد انخفضت أسعار سلعة التصدير الرئيسية لملاوي، وهى التبغ، بنسبة 13.6 في المائة بسبب انخفاض الطلب عليها في الأسواق الدولية.
- انخفاض معدل الخصم، وهو ما يفسر نحو نصف الزيادة غير المتوقعة في النسبة بين الدين والصادرات بصافي القيمة الحالية. ففي الوقت الذي انخفضت فيه نسب الفوائد في العالم منذ نقطة القرار، فإن الأعباء الاسمية لخدمة دين ملاوي ظلت دون تغيير بوجه عام، نظراً لأن أغلب أسعار الفائدة على الديون الخارجية ثابتة.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو ووحدة حقوق السحب الخاصة، وإن كان هذا عاملاً ضئيلاً نسبياً.
- عمليات الاقتراض الجديدة غير المتوقعة، التي لم تؤد إلا إلى زيادة طفيفة في النسبة بين دين ملاوي وصادراتها بنسبة 3.8 في المائة.

18- وأخيراً فإن الزيادات غير المتوقعة في الأسعار الدولية للنفط منذ نقطة القرار ساهمت هي الأخرى في تدهور قدرة ملاوي على خدمة ديونها.

19- وبموافقة المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على نقطة الإنجاز وملاحظتهما لتدهور حالة ديون ملاوي في الفترة الفاصلة، وافق المجلسان على تخفيف إضافي للدين الذي سبق أن اتفقا عليه عند نقطة اتخاذ القرار، بحيث تنخفض نسبة دين ملاوي إلى الصادرات بصافي القيمة الحالية من 229 في المائة إلى الحد المقرر بموجب إطار المبادرة المعززة لتخفيف الديون، وهو 150 في المائة.

20- **والمطلوب من المجلس التنفيذي أن يوافق على زيادة تخفيف الدين الذي سبق أن وافق عليه لملاوي بمبلغ يعادل 5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) في ديسمبر/كانون الأول 2005 بصافي القيمة الحالية**. وبذلك يصل المبلغ الإجمالي لتخفيف الدين الذي سيقدمه الصندوق إلى 14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية (8.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 1999 بصافي القيمة الحالية، و5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2005 بصافي القيمة الحالية).

باء – التقدم المحرز في التنفيذ

21- هناك 20 بلداً وصلت الآن إلى نقطة الإنجاز، بينما هناك 9 بلدان في المرحلة بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز (انظر الجدول). وكان المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد قررا، عقب الانتهاء من تحليل "شرط الانقضاء"، الموافقة على إدراج أربعة بلدان جديدة (هي إريتريا وهايتي وقيرغيزستان ونيبال) التي أصبحت مدرجة الآن كبلدان تقف على أعتاب نقطة القرار. وقد تسارعت في السنتين الأخيرتين خطى البلدان التي تمر بالفترة الانتقالية إلى نقطة الإنجاز، بفضل تقدم هذه البلدان في تنفيذ برامجها الخاصة بالاقتصاد الكلي واستراتيجياتها للحد من الفقر. فمنذ سبتمبر/أيلول 2004، وصلت الكاميرون وهندوراس ومدغشقر ورواندا و زامبيا إلى نقطة الانجاز، مع موافقة المجلس التنفيذي على تخفيف إضافي لديون كل من إثيوبيا والنيجر ورواندا. وبالإضافة إلى ذلك فإن ساو تومي وبرنشيبي وسيراليون قد تصلا إلى نقطة الإنجاز في النصف الأول من عام 2007، مع الانتهاء من وثيقة لنقطة اتخاذ القرار لقيرغيزستان في أوائل عام 2007.

دول الصندوق الأعضاء المشاركون في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (20)	*بلدان بلغت نقطة اتخاذ القرار(9)*	*بلدان على أعتاب نقطة اتخاذ القرار (11)*
بنين	بوروندي	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوليفيا	تشاد	جزر القمر
بوركينا فاسو	جمهورية الكونغو(أ)	كوت ديفوار
الكاميرون	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا
إثيوبيا	غامبيا	هايتي
غانا	غينيا	جمهورية قيرغيزيستان
غيانا	غينيا بيساو	ليبيريا
هندوراس	ساو تومي وبرنسيبي	نيبال
مدغشقر	سيراليون	الصومال
ملاوي		السودان
مالي		توغو
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
السنغال		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

(أ) بشرط موافقة المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2006.

جيم – مجموع تكاليف مبادرة الديون التي يتحملها الصندوق

22- تشير التقديرات الجارية إلى أن مجموع التكاليف التي سيتحملها الصندوق نتيجة مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستكون 282.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية (بما يعادل 417.4 مليون دولار أمريكي)، **وهو ما يعادل بالقيمة الاسمية نحو 438.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 647.6 مليون دولار أمريكي)**[1]. والأرجح أن تزيد تقديرات التكاليف الجارية بسبب تأخر البلدان في الوصول إلى نقتطي اتخاذ القرار والإنجاز، الأمر الذي يؤدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية وبالتالي إلى ضرورة تخفيف إضافي عند نقاط الانجاز، واستمرار معدلات الخصم المنخفضة. ويقدر مجموع المبالغ اللازمة لتخفيف الديون بنحو 34.5 مليون دولار أمريكي في عام

[1] حسب تقديرات الأساس في سبتمبر/أيلول 2006 بأسعار الصرف المعمول بها في 30 سبتمبر/أيلول 2006، عدا التخفيف الإضافي المقترح لديون ملاوي.

2006، وأن تصل إلى ذروتها في عام 2007 عندما قد يحتاج الصندوق إلى متطلبات اسمية تقدر بنحو 54.2 مليون دولار أمريكي.

دال – التزامات الصندوق حتى تاريخه

23- التزم الصندوق حتى تاريخه بالتخفيف المطلوب لديون جميع البلدان الثمانية والعشرين التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. ووصل إجمالي التزامات الصندوق حتى الآن إلى 206.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 304.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) بصافي القيمة الحالية، وهو ما يصل إلى **314.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 464.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)** من تخفيف خدمة الدين بالقيمة الاسمية.

هـــاء – ما قدمه الصندوق لتخفيف الديون

24- قدم الصندوق حتى الآن 118.3 مليون دولار أمريكي لتخفيف ديون البلدان العشرين التي وصلت إلى نقطة الإنجاز.

واو – تمويل الصندوق لتخفيف الديون

25- يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال حسابه الداخلي لهذه المبادرة، والمساهمات الخارجية (التي تدفع إلى الصندوق مباشرة أو تحول له عن طريق صندوق أموال الأمانة الخاص بالمبادرة الذي يديره البنك الدولي) ومن خلال موارد الصندوق نفسه. وتصل المساهمات الخارجية (سواء المدفوعة أو المتعهد بها) إلى 91.5 مليون دولار أمريكي تقريباً (55 في المائة من المجموع). وتصل المساهمات من موارد الصندوق إلى 70 مليون دولار تقريباً (42 في المائة) عبر ثلاثة تحويلات منفصلة وافق عليها المجلس التنفيذي في أعوام 1998 و 1999 و 2002، حيث كانت قيمة التحويل الأخير 41 مليون دولار. أما الباقي فجاء من عائد استثمار رصيد حساب الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدى الصندوق.

26- وفي نهاية سبتمبر/أيلول 2006، كان رصيد حساب الأمانة الخاص بالمبادرة لدى الصندوق هو 14 مليون دولار أمريكي. ومع المدفوعات النقدية التي ستدفع في عام 2006، **فإن المجلس التنفيذي يعلم بموجب هذه الوثيقة أن رئيس الصندوق قد حول من موارد الصندوق الداخلية إلى حساب الأمانة مبالغ تعادل عشرة ملايين دولار أمريكي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2006.** فإذا لم تكف أرصدة صندوق أموال الأمانة لسد مدفوعات تخفيف الديون مستقبلاً عندما يحين موعد سدادها، فان المجلس التنفيذي سيبلغ بأي تحويلات جديدة من موارد الصندوق الداخلية.

رابعاً – تطورات جهود الصندوق لتعبئة الموارد

27- تخفيفاً لتأثير تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة للالتزام بقروض ومنح جديدة، تسلك إدارة الصندوق طريقين لتعبئة المزيد من الموارد الخارجية الإضافية، مع تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق على:

(أ) تزويد الصندوق مباشرة بموارد إضافية للمساعدة في تمويل مساهمته في المبادرة ؛ و/أو

(ب) تمكين الصندوق من الحصول على موارد حساب أمانة المبادرة الذي يديره البنك الدولي، وهو النهج الذي يتبعه العديد من الدول الأعضاء. كما طلب إلى الصندوق، كخطوة تالية، أن يقدم وثيقة تقنية تبين موقف الصندوق بالتفصيل تجاه المبادرة إلى اجتماع التعهدات التقني لحساب الأمانة الخاص بالمبادرة الذي سيعقد يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني لكي يتمكن الصندوق، للمرة الأولى، من الوصول رسمياً إلى موارد حساب الأمانة.

خامساً – التوصيات

28- يوصى المجلس التنفيذي بالتالي:

(i) الموافقة على المساهمة المقترحة لتخفيف ديون **الكونغو** المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر /كانون الأول 2004، بما قيمته 000 77 وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2004. وسيمنح هذا التخفيض وفقاً لشروط القرار التالي:

" **قرر:** أن يقوم الصندوق، حال إعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز، أن جمهورية الكونغو قد وفت بشروط تخفيف الديون عملاً بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بخفض قيمة دين جمهورية الكونغو المستحق للصندوق عن طريق تخفيض التزاماتها نصف السنوية لخدمة الدين المستحق للصندوق بنسبة تصل إلى 100 في المائة (أقساط أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد)، مع حلول موعد استحقاقها بعد نقطة الإنجاز الخاصة بها، وفي حدود المبلغ التجميعي بصافي القيمة الحالية وهو 000 77 وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2004 بصافي القيمة الحالية".

(ii) الموافقة على الزيادة المقترحة في مساهمة الصندوق في تخفيف ديون ملاوي إلى الصندوق حتى ديسمبر/كانون الأول 2005 (انظر الفقرة 20 أعلاه) بمبلغ 5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وسيمنح هذا التخفيض وفقاً لشروط القرار التالي:

" **قرر:** أن يخفض الصندوق، حال موافقة المجلس التنفيذي، قيمة دين ملاوي للصندوق بنسبة تصل إلى 100 في المائة من التزاماتها نصف السنوية لخدمة الدين (مدفوعات أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد) مع حلول موعد استحقاقها، وفي حدود المبلغ التجميعي بصافي القيمة الحالية وهو 14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تتكون من 8.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 1999 بصافي القيمة الحالية و5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2005 بصافي القيمة الحالية)".

(iii) الإحاطة علماً بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة الصندوق فيها، وأن يوافق على تقديم الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة إلى مجلس المحافظين، بعد مراجعتها بدقة لإضافة القرارين السابقين من المجلس التنفيذي، كتقرير مرحلي عن عام 2006 باعتباره وثيقة إعلامية.